**دعوة مجددة لتقديم المعلومات إلى بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا**

جنيف (14 يوليو/ تموز 2022) - تدعو البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا الأفراد والمجموعات والمنظمات إلى تقديم معلومات ووثائق جديدة أو مكملة متعلقة بتفويض البعثة. وتأتي هذه الدعوة لتقديم المعلومات بعد قرار مجلس حقوق الإنسان بتمديد تفويض بعثة تقصي الحقائق حتى مارس/آذار2023.

البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا هي هيئة مستقلة ومحايدة أنشأها مجلس حقوق الإنسان في يونيو/ حزيران 2020، ويقضي تفويضها بتوثيق الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وادعاءات تجاوزات القانون الإنساني الدولي من جانب جميع الأطراف في ليبيا منذ بداية العام 2016. قدّمت بعثة تقصي الحقائق تقريرها الأول في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2021، وتوصلتْ فيه إلى عدد من الاستنتاجات، بما في ذلك استنتاجات متعلقة بالانتهاكات المرتكبة أثناء الأعمال العدائية، والانتهاكات واسعة النطاق في سياق السجون، إضافة إلى الإساءة الممنهجة ضدّ المهاجرين واللاجئين.

صدر أحدث تقرير للبعثة في 29 يونيو 2022 ، ويحتوي على عدد من نتائج التحقيقات فيما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية ضد المهاجرين والسجناء ، وجرائم الحرب ، والقتل خارج نطاق القضاء ، والانتهاكات ضد المجتمع المدني والنساء والأطفال.

وقد تم ارفاق التقرير بورقة غرفة اجتماعات بتاريخ 1 تموز / يوليو 2022 فيما يتعلق بالوضع في ترهونة ، وجدت فيها بعثة تقصي الحقائق ارتكاب ميليشيا الكانيات جرائم ضد الإنسانية ضد جزء من سكان ترهونة بما في ذلك القتل والإبادة والتعذيب والسجن والاختفاء القسري والاضطهاد وغيرها من الأعمال اللاإنسانية. ولا يزال مئات المدنيين في عداد المفقودين.

ومن خلال تحقيقاتها ، ربما تكون بعثة تقصي الحقائق قد اكتشفت أيضًا عددًا من مواقع جديدة لمقابر جماعية .

وبعد ان تم تمديد تفويضها، تواصل بعثة تقصي الحقائق تحقيقاتها في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة منذ العام 2016 وكذلك التحقق من المسؤولية الجنائية للجناة المحتملين.

 وعليه ندعو الأفراد والمجموعات والمنظمات إلى مشاركة المعلومات عبر تعبئة النموذج المتاح على الرابط التالي:

 [https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/FFM\_Libya/Pages/Call.aspx](https://translate.google.com/translate?hl=en&prev=_t&sl=auto&tl=ar&u=https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/FFM_Libya/Pages/Call.aspx)

هذا ونرجو تقديم المعلومات في أقرب وقت ممكن، وفي موعد أقصاه 31 ديسمبر/كانون اول 2022**.**